٥ ــ إدراك التحيّز في المفاهيم الاقتصادية

بحث مستخلَص من كتابات الدكتور جلال أمين

أ. حسام الدين السيد

الغرب متساوٍ أكثر!!.

*من أظرف الأقوال المأثورة عن «چورچ أورول» تلك العبارة الواردة في روايته الشهيرة «**مزرعة الحيوانات**»: «كل الحيوانات سواء ولكن بعضها متساوٍ أكثر من غيره»!!.

وردت هذه العبارة في سياق السخرية من حالة يزعم فيها الحكام أنهم يعاملون الناس بالعدل. وهم يفعلون عكس ذلك بالضبط. ومنذ كتب «أورول» العبارة، والناس يقتطفونها كلما واجهوا حالات مماثلة من الظلم المتنكر في صورة العدل، وقد وجدُتها مناسبة تمامًا لوصف ما حدث منذ وقت قصير في مؤتمر الدول الصناعية الكبرى الذي انعقد في مدينة «هيوسْتِن» الأمريكية.

اجتمع في «هيوسْتِن» رؤساء الدول الصناعية الكبرى مما اصطُلح على تسميته بدول التحالف الغربي، في مؤتمرهم السنوي السادس عشر، وأعلنت الولايات المتحدة أن على دول السوق الأوروبية المشتركة أن تقوم بإلغاء ما تقدمه من دعم لسلعها الزراعية، على أساس أن هذا الدعم يُخل بمبدأ حرية التجارة. كان رد السوق الأوروبية أن نظام الزراعة الأوروبي لا يسمح بذلك بالنظر إلى قيامه على عدد كبير من المزارعين الصغار نسبيًا والذين يحتاجون إلى حماية من الدولة.

لقد اعترف المسؤول عن النظام التجاري في السوق بأن نظام الدعم قد يتضمن بعض الخروج على نظام السوق الحر، ومع ذلك أصر على ضرورة المحافظة على نظام الدعم «لأسباب سياسية واجتماعية وإنسانية».

وكان هذا طريفًا بالنظر إلى ما دأب الكبار على تلقينه لنا من ضرورة اتباعنا لنظام السوق الحر، ولو أدى ذلك إلى التضحية بالاعتبارات «السياسية والاجتماعية والإنسانية». ولم يمنع هذا من أن يصدُر البيان الختامي للمؤتمر وفيه الإشادة التقليدية بنظام حرية التجارة وعدم التدخل، وكيف أن الحرية الاقتصادية «شرط ضروري لتحقيق الرخاء الاقتصادي في العالم».

من الواضح إذن أن الدول الصناعية الكبرى على استعداد لأن تقبل الخروج على مبدأ حرية السوق من بعض الدول، ولكنها ليست على استعداد لقبول الخروج عليه إذا جاء هذا من دول أُخرى. ذلك أن الشعوب كلها سواء، هذا صحيح، ولكن بعضها متساو أكثر من غيره![1].

وفي كل مرة يُثار فيها موضوع القطاع العام والقطاع الخاص، والدَّور الأمثل للحكومة في النشاط الاقتصادي، وما إذا كان من الأفضل توسيعه أو تضييقه، أشعر بأن على الاقتصاديين أن يخجلوا من أنفسهم، فهذه هي ثالث مرة على الأقل يغير فيها الاقتصاديون رأيهم في هذا الموضوع تغييرًا يكاد يصل إلى درجة التحول من الشيء إلى نقيضه.

ففي البدايات الأولى لعلم الاقتصاد قال لنا الاقتصاديون المسمَّون باسم «التجاريين» [١٤٥٠ ـ ١٧٥٠]: إن على الدولة أن تتدخل تدخلاً حاسمًا وشاملاً في النشاط الاقتصادي، ثم جاء الطبيعيون [١٧٦٠ ـ ١٧٨٠] والاقتصاديون التقليديون (الكلاسيك) [١٧٧٦ ـ ١٨٧٠] ليقولوا لنا: إن على الدولة أن تنسحب انسحابًا تامًّا من النشاط الاقتصادي وأن

---

(١) د. جلال أمين، **مصر في مفترق الطرق**، القاهرة: دار المستقبل العربي، ط ١، ١٩٩١، ص ٣٩ ـ ٤٧.

هذا هو الوضع «الطبيعي للأمور». ثم جاء «كينز» (١٩٣٦) ليقول لنا من جديد: إن على الدولة أن تقوم بدور فعال في الاقتصاد وإلا حدث ما لا تحمد عقباه، وإن الأزمة الاقتصادية هي نتيجة مباشرة لامتناع الدولة عن التدخل. ثم جاء النقديون (١٩٧٠ ـ . . . . .) ليقولوا لنا مرة أُخرى: إن على الدولة أن تنسحب انسحابًا تامًّا من الاقتصاد بما في ذلك حتى خدمات المطافئ والبريد، وأن السبب الوحيد للمشاكل الاقتصادية أيًّا كان نوعها هو تدخل الدولة.

قد تقولون: إنه ليس من العار أن يغير المرء رأيه. ولو عدة مرات من رأي إلى نقيضه مع تغير الظروف والأحوال، ولكن ألا تلاحظون أنه في كل مرة لا يريد الاقتصادي أن يعترف بأن الرأي الذي يقول به يصلح فقط في ظروف معينة ولا يصلح لغيرها؟ ففي كل مرة يزعم الاقتصادي أن الرأي الذي يقول به هو الرأي الصحيح في كل زمان ومكان!.

فالتجاريون لم يقولوا لنا كما كان يجب أن يقولوا إن رأيهم بضرورة تدخل الدولة لا يصلح إذا انتهت المراحل الأُولى للنمو الصناعي ووقفت الصناعة الوطنية على قدميها، والاقتصاديون التقليديون أو الكلاسيك لم يقولوا كما كان يجب أن يقولوا، إن رأيهم يصلح لإنجلترا فقط، ولا يصلح لإلمانيا أو الولايات المتحدة، «وكينز» سمى نظريته «النظرية العامة» ولم يسمِّها، كما كان يجب أن يسميها «السياسة الاقتصادية الصالحة للغرب في الثلاثينيات». و«ميلتون فريدمان» والنقديون ذهبوا إلى أن رأيهم يصلح «لشيلي» بنفس الدرجة التي يصلح بها «للولايات المتحدة»، ويصلح لعصور الرأسمالية الأُولى كما يصلح لرأسمالية النصف الثاني من القرن العشرين.

في كل مرة إذن لا يخجل الاقتصادي من أن يقول: إنه يغير رأيه لأنه قد اكتشف الحق وعاد إلى الصواب، بدلاً من أن يقول: إنه غيّر رأيه لأن الظروف قد تغيرت. «آدم سميث» يسخر من التجاريين لأنهم لم يَرَوا الحقيقة بينما رآها هو، و«كينز» يسخر من الكلاسيك لأنهم لم يرَوا الحقيقة بينما رآها هو، و«ميلتون فريدمان» يسخر من «كينز» لأنه لم ير الحقيقة بينما رآها هو، بينما كل منهم يعبر عن مصالح دولة أو طبقة معينة في فترة معينة. التجاريون يعبرون عن مصالح التجار والصنَّاع قبل الثورة

الصناعية، والكلاسيك يعبِّرون عن مصالح الرأسمالية الإنجليزية في عصر المنافسة الحرة، و«كينز» يعبِّر عن مصالح الرأسمالية في عصر المنافسة غير الكاملة، و«ميلتون فريدمان» يعبر عن مصالح الرأسمالية في عصر الشركات متعددة الجنسية![٢].

التحيز بالنقل المباشر..

* إن المسألة التي نطرحها هنا ليست مسألة صواب أو خطأ؛ بل هي مسألة استيراد قيَم ومواقف أخلاقية وفلسفية وكأنها «عِلم» محايد يتجاوز حدود الزمان أو المكان أو الثقافة. ومن ثَم ـ فإن الخطر الذي تتعرض له الأمم «المستورِدة» أو «التابعة» هو خطر مقصور عليها دون غيرها، إذ تقوم هذه الأمم التابعة باستيراد قيَم وفلسفة غريبة عنها باسم العلم، وتتخلى عن قيمها وفلسفاتها الخاصة، ليس لصالح العلم، ولكن لحساب قيَم أمم أخرى، ونقبل ذلك باسم التزام المنهج العلمي في التفكير. فهم يهرِّبون إلينا مواقفهم الفلسفية وحسهم الأخلاقي الخاص مغلفًا بالنظريات العلمية، وهي مواقف لا علاقة لها بالعلم.

وسأضرب مثالاً لذلك من علم الاقتصاد، ففي نظرية الاستهلاك التي أصبحت جزءًا ثابتًا من كتب الاقتصاد العربية، شأنها في ذلك شأن كتب الاقتصاد الغربية، تقول لنا النظرية إن هدف المستهلِك هو تعظيم الإشباع أو المنفعة. فإذا سألت عن ماهية هذا الإشباع قيل لك إنه لا شيء غير ما يقرر المستهلك أنه يريده.

فهم إذن قد قبلوا كمسلَّمة من المسلَّمات، وهرَّبوا إلينا، مذهب الفردية؛ بل ونوعًا من الإباحية. بمعنى أن كل ما ترغب فيه هو أمر مشروع، أو على الأقل ليس من وظيفة الاقتصادي الاعتراض عليه! ولا يمكن مساءلة المستهلِك عن القيمة الأخلاقية أو الاجتماعية لما يريد![٣].

---

(٢) المصدر السابق، ص ١٠ ـ ١١.

(٣) د. جلال أمين، **تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية**، القاهرة: مطبوعات القاهرة، ط ١٩٨٣، ص ٩٨ ـ ٩٩.

فلننظر إلى ترديد الاقتصاديين للتصنيف الشائع في كتب الاقتصاد الغربية لعوامل الإنتاج إلى ثلاثة أو أربعة: فهي إما العمل ورأس المال والطبيعة، أو هي هذه كلها بالإضافة إلى عنصر التنظيم.

هذا التقسيم الذي يبدو لنا لأول وهلة محايدًا، يحمل بدوره موقفًا قيَميًّا أو عدة مواقف قيَمية قد تتعارض تعارضًا أساسيًّا مع الموقف الأخلاقي أو الفلسفي لمجتمع آخر غير المجتمع الأوروبي. فوَضع العمل الإنساني في نفس المستوى الذي يوضع فيه رأس المال أو الطبيعة هو موقف يحتمل النقاش والجدل، وإعلاء «التنظيم» إلى نفس مستوى العمل الإنساني أو الطبيعة، هو أيضًا موقف يحتمل الجدل والاختلاف. والزعم بأن هذا التصنيف هو تصنيف علمي محايد، أو أنه لا يؤدي بذاته إلى بناء فكري ذي طابع خاص، هو زعم يتعين رفضه. فقد أدت أمثال هذه التصنيفات ونقط البداية المشحونة بالمواقف الفلسفية الخاصة إلى مواقف نظرية وعملية قد تُعتبر من وجهة نظر حضارة مغايرة مواقف مُستهجنه من الناحية الأخلاقية، كوصف العمل والنظر إليه على أنه «رأس مال بشري»، أو قبول اعتبار العمل شيئًا قابلاً «للتصدير»، وحساب منافع تصديره وتكاليفه كما تُحسب منافع وتكاليف أية سلعة أُخرى، وكمعاملة استغلال الطبيعة نفس المعاملة التي يعامَل بها استغلال رأس المال، وكأنها هي بدورها مجرد وسيلة لإنتاج السلعة(٤).

* أما الظاهرة الأكثر شيوعًا فهي النقل المباشر للنظريات العامة دون إعمال الفكر في مدى انطباقها أو ملاءمتها للمجتمع الذي تُنقل إليه، وكأن «مارشال» أو «كينز» كان يمكن لهما أن يصوغا نفس النظريات لو قدِّر لهما أن ينتسبا إلى دولة من دول العالم الثالث، فيتجردان، كما تجردا من تدخل العوامل السياسية وأثر المؤسسات الاجتماعية السائدة، ويفترضان، كما افترضا، سيادة المنافسة الكاملة في حالة الأول وانتشار البطالة غير المقنعة في حالة الثاني.

---

(٤) المصدر السابق، ص ٩٧ ـ ٩٨.

وهكذا تكاد تنحصر مناقشة المشكلات الاقتصادية للعالم الثالث في مقررات أو كتب خاصة تسمى بنظرية «التنمية أو التخلّف الاقتصادي» وكأن هذه الدول تشكل «استثناءً» كبيرًا يؤمَل أن يزول في وقت ما في المستقبل. بل إنه حتى عند مناقشة مشكلات التخلف والتنمية يميل اقتصاديونا ـ بكل أسف ـ إلى التفكير في نفس الأطر الفكرية المحددة سلفًا من جانب كتّاب الغرب أو الشرق.

فنحن إما أن ننتمي لمرحلة من مراحل «روستو» في النمو الاقتصادي، أو إلى «نمط الإنتاج الآسيوي» الذي قال به ماركس. ونحن على أية حال ننتمي إلى «عالم ثالث»! بصرف النظر عن خصوصية التراث أو الثقافة لكل مجتمع من مجتمعات هذا الجزء من العالم. فنحن نرى أنفسنا بأعينهم، ومن ثَم فأن ما يميز كل مجتمع من مجتمعات ما يسمى بالعالم الثالث عن غيره، يزول أو يتضاءل إلى حد كبير، ولا يبقى إلا ما يجمع بين هذه المجتمعات كلها لأن هذا هو الذي يميزنا عن عالمين آخرين «متقدمين»[٥].

إن بعض علماء الاجتماع في بلادنا قد ساهموا، دون أن يشعروا في تخريب النسيج الثقافي لبلادنا نتيجة لعدم توخيهم الحرص فيما ينقلون، بحيث يتساءل المرء عما إذا كانوا ينقلون إلينا علمًا أم أيديولوجية؟.

وأخص بالذكر في هذا الأمر دوْر الكتابات الاجتماعية في بلادنا في نقل النسبية الأخلاقية، أي اعتبار الأحكام الأخلاقية نسبية وليست مطلقة، وهو موقف غريب على تراثنا. وأول درس يتلقاه الطلبة في بلادنا في علم الاجتماع لابد أن يتضمن الإيحاء بهذه النسبية، وينتهي الطالب وقد استقر في لا شعوره الاحتقار، أو على الأقل اللامبالاة بتراث أمته، دون أن يقال له ذلك صراحة أبدًا.

إنه إذا كان علماء الاجتماع الغربيون قد قدموا إلينا كثيرًا من الإجابات الصحيحة، التي اتبعوا في الوصول إليها منهجًا علميًا محايدًا،

---

(٥) المصدر السابق، ص ٩٣ ـ ٩٤.

فإن اختيار الأسئلة نفسها التي يُبحث لها عن إجابات هو موقف قيَمي بطبيعته، حيث يخضع هذا الاختيار لمختلف الاعتبارات الفلسفية والأيديولوجية. ومسايرة علماء الاجتماع الغربيين وترديد نظرياتهم لمجرد أنها قامت بتقديم إجابات صحيحة عن سؤال ما، يحمل دائمًا خطر التخلي عن إثارة أسئلة مغايرة قد تكون أكثر اتساقًا مع القيَم الخاصة لحضارات أو ثقافات أُخرى(٦).

* وقد امتدت التبعية حتى إلى لغتنا العربية، فنجد في كتاباتنا الاقتصادية والاجتماعية الاتجاه إلى استخدام الألفاظ الأجنبية في الكتابات العربية حتى إذا كان لدينا مقابل عربي يؤدي نفس المعنى أداءً أفضل، أو كثرة ذكر المقابل الأجنبي بجوار الكلمة العربية حتى في الأحوال التي يكون فيها اللفظ العربي واضحًا بذاته. وقد يقول البعض: إن المهم هو مضمون العلم وليس اللغة التي يُكتب بها. وهذا ادعاء غير صحيح، لأن التضحية باللغة القومية في التعبير يؤدي في النهاية إلى التضحية بطريقة كاملة في التفكير، ونظرة عامة للحياة.

إن كثيرًا من كتَّابنا يعاملون طرق التعبير الأجنبية كما لو كانت شبه مقدسة، فيعاملونها معاملة المصطَلح، وهي لا تزيد في كثير من الأحيان عن أن تكون طرق الأجنبي في التعبير عن نفسه، بينما يكون للعربي طرق أُخرى مختلفة للتعبير عن نفس المعنى. فاللغة تعكس من نفسها مواقف قيَمية، وتفضيلات خاصة للمجتمع الذي ابتدعها، ولا تتمتع بتلك الدرجة من الحياد الذي يُزعَم لها(٧).

تنمية استهلاكية.. مقابل الرؤية الحضارية..!.

كما أن عناصر الإنتاج والقوة الشرائية محدودة بطبيعتها.. فالنفس البشرية هي ذات طاقات محدودة أيضًا، بحيث لا يمكن أن ترغَّب في الشيء ونقيضه في نفس الوقت، فإذا أردْتَ أن تعلّم العربي استهلاك

---

(٦) المصدر السابق، ص ٩٩ ـ ١٠٠.

(٧) المصدر السابق، ص ١٠٦ ـ ١١٠ بتصرف قليل.

أشرطة الموسيقى الغربية الحديثة، عليك أن تصرفه عن الاستمتاع بالموسيقى العربية، وإذا أردت أن تعلمه استهلاك المعمار الغربي الحديث عليك أن تعلمه كراهية المعمار الإسلامي، بل إنك لكي تلقنه الرغبة في اقتناء السيارة الأمريكية ـ فارهة الطول ـ عليك أن تعلمه العديد من الرغبات والميول التي تتعارض مع عادة استهلاك السيارة الخاصة. وبكلمة واحدة: إذا أردت أن تخلق مستهلكًا جيدًا ومضمونًا للسلع الغربية عليك أن تخلق أولاً شخصًا غربي الفكر وغربي الثقافة(٨).

والثقافة الغربية التي يجري إحلالها محل ثقافتنا الوطنية، وإن كانت قد نجحت في بلادها في إشباع حاجات الإنسان المادية، فإن من المشكوك فيه أنها نجحت ـ حتى داخل هذه البلاد ـ في إشباع حاجات أُخرى لا تقل أهمية. فكما يحتاج الإنسان إلى استهلاك حد أدنى من بعض السلع المادية، فأنه يحتاج أيضًا إلى حد أدنى من الشعور بالأمن، ومن الاستقرار، ومن العلاقات الاجتماعية الطبيعية، ومن الاتصال بالطبيعة، ومن الثبات على القيَم الأخلاقية والاجتماعية السائدة التي قد لا تكون لها مصادر أُخرى غير الدين(٩).

وفي كل هذه الأمور وغيرها أثبتت الحضارة الغربية فشلاً ذريعًا، بينما توفِّر كثير من ثقافات المجتمعات الفقيرة هذه الحاجات بدرجة عالية من التفوق. فإجبار هذه المجتمعات على التخلي عن هذه العناصر من ثقافتها الوطنية، في نفس الوقت الذي تفشل فيه الحضارة المنقولة حتى في إشباع الحاجات المادية لغالبية السكان، يمثل خسارة مزدوجة لا يتكسب من ورائها إلا بائع السلع الأجنبية(١٠).

وفي كل نظام من نظُم الاستغلال كان هناك دائمًا المستغِل الأصلي والمستغِل التابع، على حسب توزيع القيمة المقتَطَعة من العامل، أو من بائع

---

(٨) د. جلال أمين، **محنة الاقتصاد والثقافة في مصر**، القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، ط ١: ١٩٨٢. ص ٣٨.

(٩) المصدر السابق، ص ٤٠.

(١٠) المصدر السابق، ص ٤٠.

المواد الأولية، أو من المستهلِك بين المحتكِر وبين الوسَطاء. وهناك بين بائع السلعة والمستهلك عدد من الوسَطاء يتمثلون في المشتغلين بتجارة الاستيراد والوكالات التجارية والمشتغلين في مختلف أنواع الترويج للسلعة المراد تصريفها. على أنه باختلاف طبيعة السلعة المراد تصريفها يختلف أيضًا نوع الوسيط. فإذا كان المطلوب تصريفه هو «الأسلحة» فإنه ينضم إلى طائفة الوسطاء ليس فقط سماسرة السلاح وإنما كل من يشتغل في الترويج للحرب، وفي خلق شعور بوجود خطر حقيقي أو موهوم من اعتداء خارجي أو داخلي. وإذا كان المطلوب هو تصريف مشروعات الاستثمار، بما يعنيه ذلك من تصريف سلع إنتاجية، فإنه ينضم إلى طائفة الوسطاء المشتغلين بجمع المعلومات للمستثمرين الأجانب، وبحوث التسْويق ودراسات الجدوى.

ليس من الصعب الآن أن نحدد المستفيدين الحقيقيين من انتشار هذا الموقف الذي نسميه الموقف التقني.

فالسؤال عن المستفيدين من هذا الموقف معناه السؤال عن المستفيدين من التركيز على رفع «معدَّل النمو». مع إهمال «نمَط النمو» والمستفيدين من إعطاء الأولوية للنمو الاقتصادي على حساب الديمقراطية السياسية في الداخل وطبيعة العلاقات الاجتماعية، وعلى حساب حرية الإرادة السياسية في مواجهة الأجنبي، والمستفيدين من تمجيد التقنية المتقدمة بصرف النظر عن آثارها الاجتماعية والنفسية، والمستفيدين من تغيير النظرة إلى إسرائيل، بحيث يصبح معيار تقييم العلاقة معها هو المكاسب أو الأضرار الاقتصادية وحدها، ومن تغيير النظرة إلى الوحدة العربية بحيث تفقد بُعدَها الحضاري وتركز على مزاياها المادية البحتة، ومن استمرار تضخم حجم المدن وفقًا للنمط الحالي دون الالتفات إلى الآثار الاجتماعية والنفسية لهذا التضخم، ومن غزو قيَم الاستهلاك الحضَري للقرية المصرية، ومن الاستخفاف بالتمسك بالتراث والتقاليد؛ بل ومن تحويل قضية الإصلاح برمتها من قضية تحقيق نهضة شاملة إلى قضية تنمية اقتصادية فحسب[١١].

(١١) المصدر السابق، ص ٢٦٩ ـ ٢٧١.

* والذي أقصده «بنمَط التنمية» ليس مجرد نمَط توزيع النتائج، وإن كان هذا جزءًا هامًّا منه، كما أنه ليس هو مجرد النصيب النسبي لمختلف القطاعات الإنتاجية، وإنما أعني به في الأساس مكوِّنات الناتج القومي بما في ذلك تلك العناصر التي قد يستحيل قياسها على الإطلاق، بل وقد يشمل عناصر لا تدخل عادة في حساب الناتج القومي أصلاً. ولنضرب على ذلك بعض الأمثلة لتوضيح ما نقصد:

إن إضافة بناء شاهق إلى مباني العاصمة يمكن أن يدخل في حساب الناتج القومي بنفس القدر الذي يدخل به بناء عشرة مبان أصغر حجمًا في قرية صغيرة، ويكون لهذه الإضافة نفس الأثر في رفع معدل النمو في هذه الحالة أو تلك، ولكن أثر كل منهما على الرفاهية ونمط الحياة الاجتماعية قد يكون مختلفًا أشد الاختلاف عن أثر الآخر: بل إن هناك من وسائل زيادة الرفاهية ما قد لا يظهر على الإطلاق في صورة ارتفاع معدل النمو. مثال ذلك: ما يمكن إحداثه من تغيير في نظام التعليم، ومضمون ما يتلقاه التلاميذ في المدارس، دون أن يقترن هذا بأي زيادة في معدل نمو مباني المدارس أو عدد الفصول أو تكاليف الكتب المطبوعة. وما يمكن إحداثه من تغيير في مضمون البرامج التليفزيونية والإذاعة دون حاجة إلى زيادة عدد القنوات أو زيادة ساعات الإرسال.. الخ[١٢].

* على أن الدعوة إلى التنمية التي تُطرح أمامنا يوميًّا لا تكتفي بتجاهل القضية الحضارية، بل إنها لا تتورع عن اعتبار أغلى مقومات ثقافتنا من «عوائق التنمية». فهي لا تكتفي بتحويل الوسيلة إلى هدف، بل تضّحي بالهدف الأَسمى في سبيل مضاعفة السلع والخدمات. فالإيمان بالله في نظر اقتصاديي التنمية المحدَثين، قَدَرية تُضعف الحافز على التغيير وأحراز التقدم، والولاء للعائلة والارتباط العاطفي والمادي بها يُضعف حافز الفرد لإحراز النجاح المادي لنفسه، والكرَم إسراف، والقناعة مدعاة للركود، والقدرة على التعاطف مع الغير أو على الاستمتاع بالفراغ مضيعة

(١٢) المصدر السابق، ص ٢٦٠ ـ ٢٦١.

للوقت الثمين الذي كان يمكن أن ينفق على إنتاج المزيد من السلع.. الخ.

إن الاقتصادي الحديث على استعداد إذن للتضحية عن طيب خاطر بشخصية الأُمة في سبيل معدَّل أعلى للنمو، ولا تكاد تكون هناك قيمة واحدة من القيَم الاجتماعية أو الدينية السائدة في البلاد الفقيرة لا يعتبرها من «معوِّقات النمو». والنمو عنده، وإن كان نموًّا اقتصاديًّا، فإنه ينقسم إلى مراحل، كل مرحلة منها لا تتسم فقط بسمات اقتصادية بل بمختلف السمات الاجتماعية والعَقَدية. ومن ثَم فليست مستويات الدخل وحدها هي التي يرتبها الاقتصادي واحدة فوق الأخرى، بل والقيَم الاجتماعية أيضًا يمكن ترتيبها ـ في نظره ـ بعضها فوق بعض[١٣].

* إن اصطلاحًا «كالتنمية» من حيث أنه يتضمن الإشارة إلى هدف يستحق السعي من أجله، فإنه يجب إذن أن يُعرف على نحو من شأنه أن يدل على تقدم لاشك فيه في رفاهية المجتمع ككل، وليس على مجرد الزيادة في السلع والخدمات ولا على ارتفاع في مستوى المعيشة المادية لفئة ضئيلة من هذا المجتمع. فإذا كان الذي يحدث بالفعل ليس أكثر من زيادة في الإنتاج المادي تستأثر بها الصَّفوة، وخَلْق شعور بالسُّخط لدى بقية فئات المجتمع، بل وتغذِية شعور مستمر بالحرمان حتى لدى أفراد هذه الصفوة نفسها، وإغراق المجتمع في كميات من السلع التي لا حاجة به إليها، ودفع المجتمع إلى التخلي عن قيَمه الخاصة وتقاليده، وإفقاد أفراده أدنى شعور بالثقة بالنفس واحترام الذات، وإذا كان هذا هو الذي يحدث بالفعل في بلاد العالم، فإنه يجب قطعًا أن يطلق عليه اسم آخر غير التنمية.

بل وحتى تسمية هذا الذي يجري في العالم الثالث باسم التحْديث، يجب أيضًا أن نرفضه، فهو يتضمن تنازلاً من جانبنا بالاعتراف لتجربة الغرب الخاصة بعالَميةٍ وعمومية لا تستحقها، فليس تكرار التجربة الغربية في النمو هو الطريق الوحيد لتحديث المجتمع وتطويره، والاعتراف بذلك ليس أقل من إعلانٍ بالإفلاس التام.

---

(١٣) د. جلال أمين، **تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية**، مرجع سابق، ص ٧.

إن الذي يحدث في دول العالم الثالث ـ برغم كل ما تقوله وثائق الأمم المتحدة ـ ليس تنميةً ولا تحديثًا، وإنما هو لا أكثر ولا أقل من مواجهة درامية بين حضارة الغرب وحضارات مغايرة، هذه المواجهة التي تدفع الحضارات الأضعف بسببها ثمنًا فادحًا.

إن من غير المستغرب أن نرى الكتَّاب الذين ينتمون إلى الحضارة الغالبة! يطلقون على هذه المواجهة أسماء تعكس تعصُّبهم لثقافتهم، كما تعكس شعورهم بالتفوق، فيسمونها بالتنمية والتحديث، مهما كانت نتائجها بائسة بالنسبة لدول العالم الثالث، ولكن أن ترضخ دول العالم الثالث نفسها لهذا الاستعمال، وتقبل أن تُسمَّى محنتُها بهذه الأسماء، فهذا هو الاستسلام والتخاذل الكامل.

* إننا لكي ندلل على أن الانضواء في فلك التجربة الغربية في النمو ليس هدفًا يستحق العمل من أجله، لا نحتاج إلى أن نبيِّن أنه ليس في هذه التجربة شيء على الإطلاق مما يستحق الاقتباس أو التطبيق. ولو كانت التجربة الغربية فقيرة حقًّا إلى هذا الحد، لكان الأمر مدعاة لدهشةٍ لا حدَّ لها. وإنما الذي يستحق التساؤل حقًّا هو: هل من أجل أن تحقق دول العالم الثالث لنفسها مستوًى لائقًا من الغذاء والكساء والمسكن ومن أجل أن تكتسب معرفة كافية بالعالم، هل يتعين على هذه الدول حقًّا أن تذهب إلى الحد الذي ذهبت إليه الدول الصناعية في تنمية المدن وتلويثها، وفي تنمية البيروقراطية ووسائل الحرب، وفي التنكر لله، ومعاداة الطبيعة، وتمزيق العائلة، بل وفي اكتساب ما لا طائل تحته من معلومات؟[١٤]

* فإذا كان اطِّلاع المسلمين إبان ازدهار الحضارة العربية على الفلسفة اليونانية مثلاً لم يؤثر على سلامة عقيدتهم وقوتها، بل زادها قوة، فالسبب ليس هو مجرد أنهم أحسنوا الاختيار بين ما ينقلون وما لا ينقلون، بل هو الموقف النفسي الصلب الذي واجهوا به قيَم الحضارات الغربية عنهم.

ولهذا فحينما يقول الأستاذ «فهمي هويدي» بحق إنه لا خلاص

---

(١٤) المصدر السابق، ص ٤١ ـ ٤٢.

للمسلمين إلا بأن «يتسلحوا بالعقيدة الصحيحة» فإننا يجب أن نفهم من هذا قبل كل شيء استعادة المسلم لثقته بنفسه، والقيمة الاجتماعية الكبرى لتمسُّك المسلم بعقيدته هي أن هذا هو أثمن شيء لديه، ومن ثَم كان شكُّه في قيمتها هو التخاذل النفسي التام.

إن هذا هو في الواقع وجه الشبه بين صمود الصين في الوقت الحاضر وصمود العرب في مواجهة الحضارات المنافسة لحضاراتهم في القرون الأولى للإسلام. فإذا كان صمود الصين لا يشترط تمسك الصين بعقيدتها الدينية فإن صمود العرب يشترطه.

يترتب على هذا نتيجة هامة تتعلق بالمحاولات العديدة التي يبذُلها كتّاب لاشك في إخلاصهم في سبيل ما يسمونه «بتجديد» الفكر الديني تحت شعار الاجتهاد أو الإصلاح أو التحديث أو تطوير الدين لملاءمة ظروف العصر. ذلك إن هذا الطريق محفوف بأخطار لا حد لها يُخشى منها أن تنتهي، في غمار محاولتنا التصحيح والأصلاح، إلى فقدان أثمن ما لدينا وهو الثقة بكمال ديننا وفضله المتميز على غيره.

إنَّ قول اللورد كرومر المشهور «إن إسلامًا جرت عليه محاولات الإصلاح لا يعود بعد ذلك إسلامًا». يعكس إدراكًا مذهلاً للحقيقة: وهي أنك متى بدأت تشك في الإسلام وصلاحيته كنظام كلي متماسك فإنك بذلك تسدد أكبر طعنة للمسلمين[١٥].

أن من يتأمل التاريخ الاقتصادي لدوْلةٍ تفوقت علينا اقتصاديًا وبنت حضارة صناعية متقدمة يجد أنَّ النهضة الاقتصادية فيها إقترنت بشعور قومي عارم، وبالاعتقاد بالتفوق على الغير أو على الأقل برغبة قوية في إثبات الذات وبأنها ليست بأقل قدرًا من الأمم الأخرى. ومن المؤسف أن الاقتصاديين عندنا في محاولتهم البحث عن شروط التنمية الاقتصادية قد تجاهلوا هذا العامل تجاهلاً يكاد يكون تامًا وركَّزوا بدلاً منه على

(١٥) المصدر السابق، ص ١٢٤ ـ ١٢٥.

مظاهِرَ وآثارٍ سطحية له، كارتفاع معدل الادخار والاستثمار... إلخ.

مع أن هذه كلها ليست إلا نتائج لتفجُّر طاقة نفسية قد لا يفسره أي عامل اقتصادي. فإذا كان هذا هو حقًّا مفتاح النهضة الذي يفتح كافة الأبواب المغلقة، فإنه لا يكون هناك مفر لأية أُمة ترغب في تحقيق نهضتها من اكتشاف المفتاح الخاص بها.

ومن الغريب ألا نرى أن هذه الطاقة النفسية الكامنة لدى العرب والمسلمين لا يمكن تفجيرها إلا عن طريق الدين. قد يقال: «نعم ولكن لابد من إعادة تفسيره»، ونحن نقول: حذار كل الحذر من أن تؤدي محاولاتنا لإعادة اللمعان إلى الذهب إلى إحداث أي خدش به[١٦].

*** من أين نبدأ؟.**

«لقد انقضى عصر الشهامة والمروءة، وجاء عصر السفسطائيين والاقتصاديين والمحاسبين، وذهب مجد أوروبا إلى غير رجعة».

علق بذلك الكاتب والسياسي البريطاني الشهير «إدموند بيرك» منذ قرنين من الزمان (١٧٩٠) على بزوغ علم الاقتصاد الحديث على يد المدرسة الكلاسيكية. وهو لم يكن يعلق على الاقتصاد بوجه عام، وإنما على ما بدأ يشيع في عصره من نظرةٍ معيَّنة مفادُها أنَّ المشكلات الاجتماعية تسيطر عليها طريقة معينة في التحليل هي طريقة الاقتصاديين الكلاسيكيين، من إخضاع كل شيء لمبدأ المنفعة، وتعريف هذه المنفعة تعريفًا ماديًّا في الأساس، يقوم على تعظيم الناتج من عدد محدود من الموارد، وعلى افتراض أن هذه المنفعة هي مما يمكن حسابه أو قياسه، فأصبح معيار الحكْم على أية سياسة اقتصادية أو اجتماعية هو مدى تحقيقها «لأكبر قدر من السعادة لأكبر قدر من الناس»، وكأن السعادة يمكن أن تُجمع وتطُرح[١٧].

---

(١٦) المصدر السابق، ص ١٢٦.

(١٧) د. جلال أمين، **محنة الاقتصاد والثقافة في مصر**، مرجع سابق، ص ١٤٣.

والحديث عن أسباب الشكوى من نمَط التنمية العربية، لا أجد طريقة للجمع بينهما إلا القول إنها كلها ليست إلا الثمار الخبيثة لتغريبٍ قبيح لنمط الحياة، شرعت فيه أُمّة مسلوبة العزيمة والإرادة فراحت تقلد دون وعي كلَّ ما أسفرت عنه تجربة أوروبا من نتائج.

إن إطلاق وصف التنمية على ما حدث وما زال يحدث للاقتصاد والمجتمع العربي لهو وصف أقرب إلى السخرية منه إلى وصف الواقع، يراد بإطلاقه تسكين الناس وتحذيرهم حتى يتمكن الجرَّاح الغربي من إتمام مهمته. الدخل يبدو وكأنه يتعاظم، والسلع تتكاثر، والمدن تتضخم، والمدارس تتضاعف، والكباري (الجسور) العلوية والأنفاق السفلية تُبنى وتُحفر، والناس تتدافع في الطرقات والشوارع والمواصلات العامة وكأنها ذاهبة أو عائدة من أعمالها، والسفن تأتي بالبضائع وتذهب بغيرها، والناس تهاجر وتأتي بالسلع. والأمر يبدو وكأن تنمية تحدث، والذي يحدث في الواقع ليس أكثر من عبث الأجنبي بأُمّة لا تدري ما تصنع[١٨].

إن انقطاعنا عن التراث لعدة قرون لابد أن يكون له ثمن. ومن ناحية أُخرى نحن لا نعيش في جزيرة منعزلة عن العالم، ولا نستطيع أن نأمر الغرب أو الشرق الجاثم على أبداننا وعقولنا بأن يحزم أمتعته ويمضي فيمضي. نحن نحمل تركة ثقيلة من التغريب والخضوع والكلام الجميل عن التراث، مهما كانت صحته، لا يمكن أن نحوله إلى واقع بمجرد ترديده[١٩].

حتمية الغيبيات (الميتافيزيقا)

إن العلمانيين الليبراليين والماركسيين يسخرون من التراثي السلفي عندما يدعو إلى تطبيق الشريعة، فيزعمون بضرورة فصل الدين عن الدولة. ولكنهم هم لم يفعلوا ذلك قط. فمن يستطيع الزعم أن الدولة

---

(١٨) د. جلال أمين، **نحو تفسير جديد للأزمة الاقتصادية في المجتمع**، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط ١: ١٩٨٩، ص ١٧٢.

(١٩) المصدر السابق، ص ١٧٣.

التي تحمل لواء الماركسية تخلت عن سيطرة الغيبيات الماركسية على الدولة. سياسةً وقوانين وثقافة؟ والليبرالية الغربية ليست أسعد حظًا وإن كانت أكثر ادعاء، فتقديس العلم والتقنية المتقدمة قد تحول في الدول الليبرالية إلى دين وغيبيات، لها كهنتها وطقوسها التي يقبلها الناس كبدَهيات ولا يسمح لأحد، أو لا يسمح أحد لنفسه، بالخروج عليها[٢٠]. إن من حق التراثي السلفي أن يرد على من يدعوه إلى فصل الدين عن الدولة بأن على الآخرين، إن استطاعوا، أن يفصلوا دولتهم أيضًا عن ديانتهم الجديدة، وأن ديانتهم ليست بأفضل من ديانتنا. أما التيار السلفي أو التراثي، فإنه وإن كان مرشحًا للإبداع أكثر من غيره، بحكم ثقته بتراث أُمته واعتزازه ونفوره الطبيعي من تقليد الأجنبي، فإنه يبدو لنا وكأنه يضيع فرصته الذهبية في تحقيق هذا الإبداع[٢١].

فطالب التنمية أو النهضة لا ينظر إلى التراث كنهاية المطاف؛ بل كنقطة للبداية وطالب التنمية أو النهضة لا ينظر إلى التراث وكأنه يشمل الدين وحده، ولا الإسلام وحده، إذ إن معنى التراث لطالب النهضة يجب أن يتحدد وفقًا لنوع الخطر الذي يهدد هذه النهضة ويعوق تحققها. والذي يتعرض للتهديد اليوم ليس هو بالضبط ما كان يتعرض للتهديد أيام الحروب الصليبية مثلاً، بل هو جماع مقومات هذه الأُمّة وثقافتها وقيَمها، والدين ليس إلا واحدًا من هذه المقومات وإن كان أهم ينبوع من ينابيعها[٢٢].

وطالب التنمية ليس بحاجة إلى الزعم بأن تراثه هو أسمى تراث عرفته البشرية، فالاعتزاز بالنفس ليس من شروطه الاعتقاد بأنك أسمى الناس جميعًا، ولكنه يشترط فقط اعتزازك باختلافك عن الآخرين والاعتقاد بحقك في هذا الاختلاف[٢٣].

---

(٢٠) المصدر السابق، ص ١٥٤ ـ ١٥٥.
(٢١) المصدر السابق، ص ١٦٠.
(٢٢) المصدر السابق، ص ١٦١ ـ ١٦٢.
(٢٣) المصدر السابق، ص ١٦٢.

من أين إذن تكون نقطة البداية؟ من أشد الخطأ أن نتصور أن نقطة البداية تكون بتعديل القوانين. فالذي يتصور ذلك يتصور، خاطئًا، أن الناس جاهزون لاستقبال التراث، وأن سنوات التغريب الطويلة لم تفلح في تغيير شيء فيهم، وأن حماس الناس للتراث وتمسكهم الصادق به يعني أنهم لم يفتتنوا بأي شيء من منتجات الحضارة الغربية، وأن عقولهم ونمط تفكيرهم لم تتأثر قط بطرق التفكير المعارِضة والمحقِّرة للتراث. إن علينا الاعتراف بأنه إذا كان مقدرًا لنا تحقيق أي درجة من النجاح في إحياء التراث واستلهامه في تحديد نمط التنمية، فإن هذا لا يتعلق بجيلي وجيلِك بل بجيل أبنائنا وأحفادنا.. إني أتكلم عن التراث وأنا لا أعرفه حق المعرفة، وأنت تتكلم عن الهوية وقد خضعت هويَّتك للمسخ والتشويه. وإنما ينعقد الأمل في جيل جديد يعرف التراث حق المعرفة ويمارس حقه في التصدي لأي مسْخ أو تشويه جديد.

ومن ثم فإني لا أستطيع أن أتصور نقطة للبداية أصلح من نظام التعليم، فالتعليم يتعلق أساسًا بالمستقبل[٢٤].

* * *

(٢٤) المصدر السابق، ص ١٧٣ ـ ١٧٤.